

انعامه قوله على الرطبة المراد ما يشبهها حتى السبر الذي يحمله رجال
قوله البرية اي في المعضوب انه صوح عينه قوله الصابة اي طلب الحمية
ومثلها العارية ولو زولها والاد قوله بنده ولو ساهدا وميتا او اهل القارة
قوله شرط الظفر هو ان لا يأخذ غير جسده ان وجدته وبذلكه والكفر
عنه يبيد ثم يشترى جسده ان كان الفرس غير مملوك ولا يأخذ فروع حقه
ان اسكن ويقصر فمما يخفى على سب قدر حقه وتكون ما يأخذ مملوك المدين
ولو انكر كونه له لم يجز اخذه قوله في الزوج اي الحرمة والنسوة وليس لها
اجبار الحرمان كان ضمها والزوج لان افضل نسلكها قوله لزمانة
سبق معناها في الزكاة وكذلك الحرمة قوله معصوبا بالعين المملوك
والضاد العجمة في كعب وهو الضعف والقطع لا قطع حرمة ويجوز
ايصال الصاد كما قطع عصبه قوله لبحر المثل ان من يذوبها لريه ولا يظفر
للذرة قوله موقوف به بان يكون على الاله لا يرضح انايته ولو مع مشاهدته لان
نذره لا يطلع عليها وهذا شرط في كل من يخرج غيره بجاره او جاله ليعلم
ان كان المستاجر مضمونا على نفسه فاستاجر فاستاجر ليطارة وقيل
قوله محجبت وهذا اشعبت الكلام على هذا انما في فتح الفتح بالخبر على
من يريد معرفة شرط الحج على الغير قوله فمن فتح فنده وهو المسلم المكلف
الحر وهو في حج الجاهل اما الطبع فيصح ان يكون الجاهل في ذمها من غير
اوقفا وفيه يتبع الاضاح لان عان تجزي امانة الرقوع في حج نذر قوله وله
يكن معصوبا ليس هذا شرطها لانه ان لو تكلف المعصوب في حج
صح وانما هو شرط لوجوب الاذن له قوله فيلزمه اي قول المذنب يرجع
قوله اجنبية في الاعجاب يشترط ان يكون لها حرمة او روج النسوة
لان في ذلك الطاعة لا يوجبها على الطبع لوان جوعه قبل الاحرام
قوله وهو ما شظاهاه لزوم الاذن للاجنبية الماشية واللويس

معصوبا

الركلة

المراد من المشي فيما لا يلزمها وكذا اللواضع ولده وان قرئت المسماة في
قال لعدم اللذخ في كل ما اذا كان اجبارا واضطر بكلام المناخرين فيما اذا اكل
او الغزق المسماة اجبار المعصوب فيلزمه الاذن له قوله اوله وقد اقتصرت
قوله وان كان كالمال ان كان قوتيا لم يملكه ولا يكسب في يوم كتابه المأمور
فيلزمه الاذن قوله كالصنق اي في الاذن ان لا يقيد المار بهما عند
وجريه رجليه لخصاصه تكن بالبعوض واضطر في حج الملام في كسبه فان
كان الطبع مشرا بنفسه بان يركب معارة لا يكسب فيها ولا يسأل لم يلزم
القبول وان كان الطبع اجنبيا قوله فوسم الخيلين بقارن لقوله صول القرب
ولاجنبية وعرض الشك في طاعفة فاليلزمه الاذن قوله او ولد حج الملام
فاليلزمه القبول اعظم المنة قوله لانها القبول مثلها في التحفة وعرضها
لوقل له الاصل والعرض استباح وانما اذ في حقل واعتوض الثاني بغير
المستدعي وان الجمال في المأذول كما اوصفتها ولو كان المأذول المأمور من
بيت المال وله فحق وجب عليه القبول قوله يجوز للمعصوب او فيما اذا
وجد لغيره ان كان في الجرة المثل او بطحا معصوبا او معولا على الكسب او
السؤال او اصلا او فرعا ماسيا او امرأة ماسية او له حيد ما يقيد ايام
الحج او يذل له مالا يتساجر به او استاجر منه الطبع الاجنبى او قال له اذن
في ذمها يتساجر به الا بان حج نفسه قوله ولا نظر المشقة وان كانت
يتبع القيمة على اضطرر بين المناخرين في سلكها في ذمها انما
لو امتنع المعصوب الاذن له باذن الحاكم فيه ولا يجره عليه الا ان قيل الاذن
بالمعروف ولو شق للمعصوب فان فسار والجاره ووقع الحج للمذنب ولا
اجرة فتسترد منه ويلزم المعصوب الحج لنفسه ولو اقتض المعصوب
المشقة مع عصبه وحرمه لغيره لوقع الحج الا ان كان له نصيب
للاجرة ومما مات لجد وجوب الشك عليه ولو حج حي مات وجب على

ياه

ويجب فيما عدا ذلك قوله اذا كان
الحج اي فلا يجوز له الاستسجار